

اثر التعليم والعوامل الاجتماعية في الحد من ارتكاب الجريمة في

محافظه المثنى (دراسة تربوية)

كريم عيسى أبو حليل *

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الإنسانية

المعلومات المقالة	المخلص
تاريخ المقالة :	يقع على عاتق التربية ابراز وظيفتها الاجتماعية ودورها في إحداث التغيرات الشاملة , لذلك أصبحت وسيلة لتغيير نمط الفرد من خلال تنمية تفكيره ومهاراته وقدراته العقلية على كيفية اكتساب المعلومات المتطورة بصورة مستمرة , فضلاً عن أنها عملية تغيير سلوك الفرد وتنمية شخصيته وتوجيه الوجهة الصحيحة نحو خدمة مجتمعه وتطويره ومن ثم الانتقال به نحو المستقبل لتلبية متطلباته بدلا من الرجوع إلى الماضي والمحافظة عليه فقط وأن التربية السليمة يجب أن تقوم بها مؤسسات المجتمع كافة وأن تركز على التعليم المستمر بدلا من التعليم القائم على الطبيعة القديمة حتى وإن كانت غير مرتبطة بظروف الفرد وحياته الحاضرة والمستقبلية وهذا يستدعي أهمية الأنشطة العقلية ليس بتطوير النظام التعليمي فحسب بل بتطوير جوانب العملية التعليمية كافة ومن أهمها الأهداف التعليمية والأنشطة التربوية الملائمة لتحقيق الأهداف التعليمية المنشودة. والبحث الحالي يهدف إلى التعرف على اثر العوامل الاجتماعية والتعليم في الحد من الجريمة في محافظة المثنى .
تاريخ الاستلام: 2022/7/5	
تاريخ التعديل: ----	
قبول النشر: 2022/8/2	
متوفر على النت: 2023/4/16	
الكلمات المفتاحية :	
المثنى، الجريمة، العوامل الاجتماعية.	

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2023

المقدمة:

استخدم الباحث في دراسته منهجين هما المنهج المقارن ومنهج المسح الاجتماعي وهما يعتبران طريقة مهمة للبحث العلمي ذلك أنها تزود الباحث بمعلومات أصلية ليست مع .وعلى هذا الأساس وللأمانة العلمية استفاد الباحث من ما ذهب إليه الباحث (سعدون نوري عبدالله) في رسالته في مجتمع بحثه في مديرية شرطة الانبار في إجراءات بحثه هذا إذ تضمنت مجالات البحث ما يأتي:-

1-المجال المكاني:- تم تحديد مديرية شرطة المثنى (مراكز الشرطة في المحافظة) مجالا مكانياً لأنها تظم مجموعة من الموقوفين.

2-المجال البشري: حدد بعض من الموقوفين الذين ارتكبوا الجرائم.

3-المجال الزمني: ونقص به السقف الزمني أو الوقت الذي استغرقه الباحث في كتابة البحث والمجال الزمني للدراسة امتد من (2020/12/20) إلى (2021/6/22).

ثالثاً: أدوات البحث استخدم الباحث بعملية جمع البيانات وجدولتها على الوسيلتين الآتيتين:

استمارة الاستبيان وتقسم إلى قسمين أساسيين: هما قسم يتضمن البيانات الأولية التي تخص المبحوثين كالجنس، والعمر. والقسم الثاني يتجزأ إلى عدة محاور تناسب مع استخدام الباحث عدد من الوسائل الإحصائية لغرض تحليل النتائج إحصائياً , توصل البحث إلى عدد من النتائج تبين إن هناك عدد من الأسباب التي وقعت بأفراد العينة إلى ارتكاب الجريمة: مثل

الحلول التي تعالجها وتبعاً لذلك تتمثل مشكلة البحث بالسؤالين الآتيين :-

س1/ هل للعوامل الاجتماعية دور في الحد من ثقافة العنف .

س2/ هل للتعليم دور في تجنب ثقافة اللاعنف

ثانياً:- أهمية البحث:-

إن أهمية الدراسة تتضح من خلال جدوى هذه الدراسة وأهميتها في هذه المرحلة التي تشهد تغييراً سريعاً في سلوك المتعلمين يصعب التحكم في مساره أحياناً، لذا وجب علينا الوقوف وبشكل دقيق على كل أسباب وخصائص السلوك محاولين السيطرة عليه وتوجيهه لتطور مجتمعنا المعاصر ومنذ منتصف القرن العشرين: نلاحظ إن الجريمة كأي ظاهرة اجتماعية بدأت تصل إلى أوج مداها في المجتمع العراقي بسبب استنادها على جملة عوامل منها تطور أساليب المجتمع وتعقدتها وطغيان الأساليب المنحرفة والخارجة عن القوانين والقيم والتقاليد ، التي يدين بها المجتمع وتحوله من زراعي تقليدي إلى شبه صناعي منذ خمسينيات القرن الماضي وانتقال المجتمع من طور الزراعة إلى طور الصناعة والتصنيع أدى هذا الانتقال إلى زيادة معدلات العنف في المجتمع العراقي. فضلاً عن التنوع الثقافي الحضاري في المدن الحديثة والصناعية كلها أسباب أدت لارتفاع حجم الجريمة فالمدينة تحتوي على عناصر سكانية مختلفة فهذا الاختلاف يؤدي إلى إفرات منها غياب التماسك الاجتماعي والعزلة المجتمعية والتي توصل إلى القيام بأعمال سلوكية منحرفة بعيدة عن السلوك التربوي الذي تحكمه القيم الاجتماعية التربوية الحميدة فضلاً عن ذلك فإن انتماءات الفرد إلى جماعات أو شلل مختلفة تجعله يعيش أسير لضغوط تلك الجماعات قد تثقل كاهله بمطالب غير صحيحة فيؤدي إلى تصدع في سلوكياته مما يدفعه إلى الانحراف وارتكاب الجريمة ، وهناك العديد من الأدبيات التي تناولت تفسير هذا السلوك المعقد إلا أنها لم تتوحد في إعطاء رؤية أو نظرية مستقلة لتفسيره الأمر الذي جعل العلماء ولاسيما المعاصرون

المستوى التعليمي فضلاً عن (تفكك العلاقات ، والعمل المادي، والصحة السيئة، والمنطقة السكنية طبيعة السكن (ملك، إيجار)، وقت الفراغ السلوك الإجرامي، (مكتسب أم موروث، الألعاب الالكترونية ، ضعف وسائل الضبط) اختتم البحث بعدد من التوصيات والمقترحات .

الفصل الأول التعريف بالبحث :-

أولاً:- مشكلة البحث :- تفسر الجريمة على وفق أحكام القوانين بأنها كل فعل مخالف لأحكام قانون العقوبات باعتباره هو الذي يتضمن الأفعال المحرمة ويحدد مقدراً مجموع الظروف التي تحيط بشخص معين تميزه عن غيره فيخرج منها تبعاً لذلك سائر الظروف العامة التي تحيط بهذا الشخص سواء كانت تلك الظروف اجتماعية مقتصرة على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الشخص وبين فئات معينة من الناس يختلط بهم اختلاطاً وثيقاً بحيث تربط حياته بحياتهم لفترة طويلة من الزمن وهؤلاء هم أفراد أسرته ومجتمعه ومدرسته والأصحاب والأصدقاء الذين يختارهم وقد دلت التجارب قديماً وحديثاً على أن سلوك الفرد يتأثر إلى حد بعيد بسلوك من حوله وبالأخص المقربين إليه ولما كانت الجريمة سلوكاً يدينه القانون فإن أقدام الفرد عليه أو إحجامه عنه مردود في جانب كبير منه إلى طبيعة الظروف التربوية والاجتماعية التي تميز مجتمعه الصغير عن غيره من المجتمعات سواء (مازن، 2009، ص1) وتبعاً لذلك يلمس المجتمع عموماً والباحث على وجه التحديد الكثير من السلوكيات غير السوية البعيدة عن القيم والأخلاق التربوية التي ينشدها ديننا الحنيف وعاداتنا وقيمنا والتي تنتهي إلى منظومتنا الخلقية حيث تنتشر في مجتمعنا الجريمة بكل مسمياتها مما يجعلنا نخشى التفكك والتفكك وغياب عامل التماسك الذي يجعلنا نستحضر ماضينا وقيمنا في إظهار العدالة وشيوع مبادئها النبيلة المستلهمة من مبادئ ديننا الحنيف كل ذلك يشكل مشكلة للفرد والمجتمع يجب الوقوف عندها ودراستها لوضع

التعريف الإجرائي للجريمة :- عرفها الباحث إجرائيا (بأنها سلوك متعمد وغير مشروع يصدر عن مصادر تدفع الفاعل نحو ارتكاب الجريمة)

2- القيم الاجتماعية- هي قيما بؤرية هامة يدور حولها نظام المجتمع متكونة من قيم في مجال العموميات الثقافية لان الأكثرية وليس الجميع في المجتمع يقدر هذه القيم (إبراهيم ، 1970، ص62)

التعريف الإجرائي للقيم الاجتماعية :- مجموعة من المفاهيم التي تحكم حياة فرد من الأفراد في ظروف اجتماعية معينة مؤدية به إلى الشعور بالقلق والتوتر وعدم أدراك مسؤولية ما يقوم به وبالتالي ارتكاب الأفعال التي تنافي الأفعال السوية للأفراد مما يخضعه للمسائلة أمام القانون.

3-التعليم :- هو التصميم المنظم المقصود للخبرة أو الخبرات التي تساعد المعلم على انجاز التغيير المرغوب في الأداء. (الهاشمي ، 2007م، ص20)

الفصل الثاني جوانب نظرية :-

أولاً- الجريمة: الجريمة قانونيا: هي كل عمل مخالف لأحكام قانون العقوبات، فهي عمل لا أخلاقي تنفر منه النفوس أما اجتماعيا فتتمثل باتجاهات عده حيث يراها (السيد 1987) بأنها مجموعة من أنماط السلوك المضاد للمجتمع أي الضرر بالمصلحة الاجتماعية، أو أنها تمثل الضبط الاجتماعي وما يتضمنه من معايير تحكم السلوك، فضلا عن كونها محاولة إيجاد صياغة تعريف الجريمة ويشمل جمع الأفعال الإجرامية والأفعال الخارجة عن المعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب (السيد ، 1987، ص22- 23) ولابد أن تتضمن الجريمة بعض الخصائص التي تميزها عن المشكلات الاجتماعية لكي تأخذ الجريمة الصفة الإجرامية ومن هذه الخصائص حدوث سلوك الجريمة والتفكير في ارتكاب الضرر لا يكفي وحده لأنه يشكل جريمة فالنية في ارتكاب الجريمة والتفكير بها عن دون ارتكاب الفعل الحقيقي لا يؤخذ به قانونياً. أما الخاصية الثانية

منهم يحاولون العثور على تفسير نظري كامل لسبب السلوك الإجرامي ونتيجة لاشتراك هذا السلوك مع السلوكيات البشرية في كثير من الأشياء أدى إلى ظهور التباس فيما يخص السلوك الإجرامي وذلك لغياب التعريف الذي يحدد ويضبط مستوى تفسير وتحليل السلوك الإجرامي في مستوى بعيدا عن سبب حدوثه فقد يعد الفقر ظرف يساعد على تطور السلوك الإجرامي ولكن بدرجات مختلفة(عبد الجبار، 1970 ، ص 140-149)

ثالثاً:-أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى ما يأتي:-

- 1- التعرف على اثر التعليم بوجه خاص في ارتكاب الجريمة لكونه محرك فعال في اكتساب السلوك ؟
- 2- التعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الجريمة ودور هذه العوامل في دفع الفرد إلى ارتكابها؟
- رابعا:- حدود البحث:-

- 1-الحد المكاني: تم تحديد مديرية شرطة المثنى (مراكز الشرطة في المحافظة) حداً مكانياً لأنها نظم مجموعة من الموقوفين.
- 2-الحد البشري: حدد بعض من الموقوفين الذين ارتكبوا الجرائم.
- 3-الحد الزمني: المدة التي يستغرقها الباحث في كتابة البحث والتي امتدت من (20/12/2020) إلى (22/6/2021).
- خامساً:- تعريف مصطلحات البحث :-

- 1-الجريمة: ظاهرة اجتماعية سلبية تعبر عن خلل وارتباك وبعبارة العلاقات الاجتماعية وبالسلوك الاجتماعي وتجسد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان وحياته الاجتماعية وتشخص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منها الفرد والجماعة على حد سواء(الحسن، 2001، ص266)
- 2-الجريمة من الناحية القانونية: هي عمل لا أخلاقي تنفر منه النفوس (عبد الجبار ،المصدر السابق، ص 16)

يرتكبها المعنيون والمثقفون تسمى بجرائم (ذوي الياقات البيض) التي لا تظهر في كل مكان، حيث تعتبر من اشد الجرائم وأخطرها وتعتبر اخطر من الجرائم الاعتيادية، التي يعاقب عليها القانون لأنها ترتكب بطريقة ذكية ومدروسة وتجلب الضرر لعدد كبير من المواطنين وتعرض سلامة وامن المجتمع للخطر وتزعزع ثقة المواطنين بأصحاب الوظائف والمهن.

2- دور العوامل الاقتصادية في السلوك الإجرامي: تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المسؤولة عن السلوك الإجرامي في المجتمع ذلك إن ظاهرة الجريمة لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع فالجرائم ما هي إلا ردود فعل للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الأفراد والجماعات، كذلك دور الجريمة يزداد في فترات الهبوط والكساد الاقتصادي وفي فترات التحولات الاقتصادية السريعة التي يشهدها المجتمع.

3- دور التحضر والتصنيع في السلوك الإجرامي: حيث تكثر الجرائم في البيئات الحضرية والصناعية وتقل أو تنعدم في البيئات الريفية والقروية، نظرا لتعدد الحياة في المجتمع الحضري والصناعي وبساطتها في المجتمع الريفي والقروي، لهذا يعتقد الإجرام بان الوسط الاجتماعي المعقد والمركب كالوسط الصناعي مثلا الذي يعتبر سببا من أسباب الجريمة والجنوح، فالمجتمع الحضري الصناعي قد يخلق الشخصية الإجرامية ويوفر الظروف الموضوعية والذاتية التي تنمو وتترعرع فيها الشخصية الإجرامية ويعطي التفسيرات العلمية والمبررات العقلانية لظهور الجريمة وانتشارها وبلورتها في المجتمع الصناعي(الحسن , 1993 , ص214-193) وهناك اتجاهات عديدة لتفسير السلوك الإجرامي قسمت هذه التغيرات والاتجاهات إلى:-

1- الاتجاه الفردي للسلوك الإجرامي: وهو الذي يرد أسباب الجريمة إلى الفرد المجرم نفسه ويتفرع إلى قسمين:
أ. (اتجاه فردي بيولوجي). ب. (اتجاه فردي نفسي).

فهي يجب أن يكون هذا الضرر محرماً قانونياً ومعرفاً في قانون العقوبات ووجوب توافر القصد الجنائي أي الشخص الذي يرتكب الفعل الضار حرمة القانون وهو ممتلك حرية الإرادة. فيجب هنا أن يتوافق القصد الجنائي والتصرف الإجرامي، أي توافر العلاقة السببية في الضرر المحرم قانوناً والقاضي هو الذي يحدد الجريمة بموجب القانون اخذ ظروفها وطريقة ارتكابها(ألجميلي، 2001، ص39) والاتجاه النفسي للجريمة مصدر آخر يفسر حدوثها الذي يؤكد على نوازع الفرد وميوله وتكوينه النفسي من دون أن يراعي الظروف الاجتماعية. لذلك فالجريمة بالمعنى النفسي هي أي فعل أو سلوك يمثل انتهاكا خطيرا لقواعد السلوك الاجتماعي بما يتعارض مع ما يسود المجتمع من قوانين وأعراف مؤدية إلى ظهور العديد من المشكلات والجريمة هي إحداها. (الجميلي، المصدر السابق، ص51-89) إن تحول المجتمع من زراعي تقليدي إلى شبه صناعي منذ خمسينيات القرن العشرين وانتقال المجتمع من طور الزراعة إلى طور الصناعة والتصنيع أدى هذا الانتقال إلى زيادة معدلات الجريمة في المجتمع العراقي مما جعلها تستفحل في المجتمع العراقي نتيجة تهيؤ العوامل التي تستند إليها الأمر الذي جعلها تنتشر كما ونوعا وتتطور أساليبها من شكل لآخر بتطور المجتمع بحسب التنوع الثقافي والحضاري للمدن الحديثة والصناعية (الدوري، 1976، ص11)

ثانياً- السلوك الإجرامي: وتشير البحوث والدراسات العلمية الخاصة بالجريمة والمجرمين والتي استندت على السلوك الإجرامي إلى توصل العلماء في بحوثهم في هذا المجال إلى أن هناك عوامل عديدة لها دور في إحداث السلوك الإجرامي سوف نتطرق في هذا المجال إلى بعض من هذه العوامل:

1- دور التربية والتعليم في السلوك الإجرامي (التحصيل العلمي): لا تنحصر الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات بالأفراد الذين تكون مستوياتهم الثقافية والعلمية متدنية ومنخفضة بل تتجاوز هؤلاء إلى المثقفين والمؤهلين ثقافياً وعلمياً، والجرائم التي

2-الاتجاه الاجتماعي في تفسير السلوك الإجرامي: وهو الذي يعزي ظاهرة الجريمة إلى عوامل ترجع إلى البيئة الاجتماعية المباشرة والعامّة والتي تباشر تأثيرها على الفرد.

3-الاتجاه التكاملي في تفسير السلوك الإجرامي: وهو الذي يرد الجريمة إلى عوامل متكاملة وقوى متفاعلة مع بعضها ويرجع بعضها إلى الفرد نفسه (عضوياً، نفسياً) وبعضها الآخر يرجع إلى ظروف الفرد في البيئة التي يعيش فيها. (الحسن، المصدر السابق نفسه، ص 237) لذلك ترجع الجريمة ومرتكبها إلى عملية القيام بالفعل الغير قانوني وغير السليم هذا يعني ارتكاب جريمة بالابتعاد عن العمل الصواب والعمل الصواب هو السلوك الطبيعي والابتعاد عن الأفعال الإجرامية، إذن الشخص أمامه طريقان هما طريق الخير وهو الصواب وطريق الشر وهو الخطأ الإجرامي، فعلى الإنسان هنا أن يسير في الطريق الأول ويتبعه عن الطريق الثاني مادام مدركاً لقواه العقلية بحيث يميز بين الصح والخطأ، فإذا ارتكب الجريمة حقت عليه المسؤولية الجنائية فالفرضية هنا تقول: (انه ارتكبها بمحض إرادته الحرة وانه أدرك نتائجها لذا فكان النداء بفرض العقوبة القاسية والمشددة على المجرم) (أجميلي، مصدر سابق، ص 64-65). فالجريمة هي ظاهرة اجتماعية كيفية الظواهر التي تسير عليها ظواهر الحياة المختلفة التي ترجع إلى عوامل مختلفة اجتماعية وطبيعية وسياسية وغيرها من العوامل. حيث يرى البعض أن السلوك الإجرامي سلوك يتم اكتسابه عن طريق التفاعل مع أشخاص آخرين خلال عملية الاتصال بشكل شفهي أو عن طريق الرموز والإشارات كما يحدث في عملية تعلم السلوك الإجرامي خلال مخالطة الجماعات (غياري، 1986، ص 82)

ثالثاً: القيم الاجتماعية: عبارة عن مجموعة من الأفكار تكون فيما بينها جهازاً شبه مقنن (ثابت) يستخدمه الإنسان في قياس وتقدير المواقف الاجتماعية وتشكل القيم الاجتماعية ركناً أساسياً في تكوين العلاقات البشرية إذ أن القيمة هي التي تنتج السلوك الاجتماعي، وهذا السلوك هو الذي يؤدي إلى تكوين

شبكة العلاقات البشرية التي بلورتها مؤثر مرة أخرى على تكوين قيم أخرى وتطورها. وان للقيم الاجتماعية علاقة وثيقة مع سلوك الأفراد وان هذه العلاقات تكون دائرية شبه مغلقة لا تحدث إلا في الجماعات المنظمة المتميزة في التركيب. إذ أن عملية التفاعل المنظم هي التي تكون العلاقات البشرية أو الاجتماعية، وعندما تكون هذه العلاقات هي الأساس الذي ينظم تفاعل الفرد مع المواقف المختلفة، بما في ذلك مواقف المفاضلة والاختيار التي تنتج عنها القيمة الجديدة والتي تساعد على تطوير القيمة الثابتة النسبية، فأعضاء الجماعة يميلون إلى التقيد بمجموعة من القيم الاجتماعية تناسب الغرض من تكوين الجماعة كما يميلون إلى بذل نوع من الضغط الاجتماعي على من يخالف هذه القيم وبالتالي فان تفاعل الأفراد الذي يكون العلاقات الاجتماعية أو البشرية يصبح خاضعاً لهذه القيم التي يحميها ويؤكدها الضغط الذي يبذله أفراد الجماعة. وان لكل مجتمع من المجتمعات قيمة الخاصة به ولكن هناك قيم عامة توجد في الغالبية العظمى من بلدان العالم وتعتبرها كافة إلا مقيماً بشكل أو بآخر قد تكون قيماً بؤرية هامة أي يدور حولها نظام المجتمع. وقد تكون قيم في مجال العموميات الثقافية إذ أن الأكثرية وليس الجميع في المجتمع يقدرون هذه القيم (إبراهيم، ب-ت، ص 62)

وتعتبر القيم معتقدات مصدرها الثقافة هذه المعتقدات قد تكون معتقدات وصفية (خاطئة أو صحيحة) وقد تكون معتقدات تقويمية أي يتم على أساسها الحكم على موضوع معين على انه حسن أو سيء. ومعتقدات ناهية أي تضبط سلوك الأفراد في المجتمع وتنهاهم عن أعمال غير ذات قيمة أو أنها تضاد القيمة المطلوبة. والقيمة معتقد أصله الشيء المرغوب أو المفضل فالقيمة تفصح عن نفسها في أنماط التفضل والاختيار بين البدائل المتاحة بمعنى أننا نمارس سلوكاً معيناً نابعا من ثقافتنا وقيمنا ونحن راضون عن هذا السلوك. وتقسم القيم بالاستمرار النسبي، فلا يمكن القول بان القيم مستمرة وأبدية

الآخرين، وعندما تبدأ عملية الاستدخال هذه على أساس سلطوي أي سلطة الآباء على الأطفال فقد تقود هذه العملية إلى المطابقة في العلاقات الاجتماعية، وان عدم المطابقة قد يظهر عندما يكون هناك تباين معياري داخل المجتمع. فتمودج الأخلاق الفردية تتأتى من نماذج البناء الاجتماعي التي بواسطتها يضم الفرد إلى هذه العملية (صبيح، المصدر السابق، ص10)

ب- دراسات سابقة :-اعتمد الباحث عدد من الدراسات ذات العلاقة ببحثه مثل:-

1- دراسة (الحسن 1993) ب(دور التصنيع في السلوك الإجرامي). هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين التصنيع وارتكاب السلوك الإجرامي، بنيت هذه الدراسة على فرضية ان الجرائم تكثر في البيئات الصناعية وتقل أو تنعدم في البيئات الريفية أو القروية نظرا للأسباب الآتية:-

أ- تعقد طبيعة الحياة في المجتمع الصناعي وبساطتها وسهولتها في المجتمع الريفي والقروي،

ب- وان الوسط الاجتماعي المركب والمعقد يعد سببا من أسباب الجنوح والجريمة كثرة العناصر السكانية والفئات الانثولوجية القومية التي تتكون منها المدينة الصناعية، إن المدينة الصناعية نتيجة لخاصيتها الأيدي

ج- استقطاب أنواع العناصر والفئات السكانية والأقليات الانثولوجية والقوميات الأجنبية، هذه التعددية تجعلان الأفراد

والجماعات تنقسم على نفسها إذ تتضارب مصالحها وأهدافها،

د- ضعف وسائل الضبط الاجتماعي التي يتلقاها الفرد من عائلته ومن بقية الجماعات المرجعية الأخرى التي ينتهي إليها،

توصلت الدراسة إلى أن الجرائم تكثر في المجتمعات الصناعية بسبب ما يأتي :-

1-البيئة الصناعية تشجع على الفردية وتؤمن بأهمية تحرر الفرد من الجماعات

غير متغيرة ولا متطورة. بل إن بقاءها نسبي، وهذا لا يعني أنها دائمة التغير والتبدل والاصطناع في المجتمع. بل هي استمرارية إلى أن تتضح ممارستها يمكن أن تتحول لظهور ظروف جديدة أو لتغلب قيمة على أخرى وهذا الموضوع شائك، وهنا يمكن القول إن القيمة كمفهوم ومحتوى ثابتة، ولكن الذي يتغير هو الشكل والممارسة والوسيلة والطريقة، وهذا التغير مرهون بتغير المجتمع وهنا يظهر صراع القيم (إبراهيم، المصدر السابق، ص24-15)

رابعا: الضبط الاجتماعي: استخدم اصطلاح الضبط الاجتماعي في إشارة إلى عملية الانتظام والاتساق بين الفرد وبين النسق ألقبي والمعياري الذي يسود مجتمع من المجتمعات، بحيث تخلق عملية عدم الانتظام وتوترات وصراعات سواء بين الأفراد أو الجماعات. فالضبط الاجتماعي هو عملية الاتصال والتواصل بين ما هو مغروس من ارث اجتماعي في طبيعة النظام الاجتماعي وبين الجماعات الاجتماعية لأجل تحقيق الاستقرار للانسجام في الحياة الاجتماعية.

والضبط الاجتماعي اصطلاح جمعي يشير إلى الأفراد الذين يدخلون في عمليات مخططة وغير المخططة التي بواسطتها يلحق الأفراد عملية الإقناع أو الإجبار لأجل تحقيق المطابقة بينهم وبين ما هو مستخدم من قيم في الحياة الاجتماعية (صبيح، 2009، ص9)

بحيث تحدث توقعات الآخرين في المجتمع بما يشكل خاصية لمشاعر الأفراد فالتكوين لهذه المشاعر هو مجتمعي وليس فردياً. وبذلك يشبه (فرويد) (ميد) إلى حد كبير في نظريته إلى تكوين الذات العليا وكذلك (بياجيه) إذ يرى إن (استدخال) المعايير المجتمعية تتضمن ضوابط للحوافز وذلك من خلال دمج التوقعات عن الآخرين في البناء النفسي أما (بياجيه) في تناوله لعملية (الاستدخال) للمعايير فينطلق من عملية الحكم الأخلاقي للطفل من حيث إن الاستقلال لأحكام الأخلاقية تبين عنده عندما تبدأ عملية التعاون في العلاقات الاجتماعية بينه وبين

المتفشية بين آبائهم بنسبة (42,5%) ونسبة الأمهات الأميات نحو (53%). واتضح أن نحو (34,5%) من أحداث لا يعملون معظمهم تلاميذ أما البقية فإنهم يعملون في أعمال لا تتناسب وقابليتهم وبأجور متدنية وبعضهم لا يحصل على الأجر بينما بلغ متوسط عدد الأبناء في الأسرة نحو (4,4%). في حين ظهر إن أغلب الأحداث لم يتلقوا تربية سليمة بسبب اتباع أساليب خاطئة في تربية أبنائهم، بينما ظهر أن (10,7%) من العلاقات الزوجية لأباء الجانحين قد انتهت بالطلاق و(7,2%) بوفاة الأب و(8,6%) بوفاة الأم وإن أكثر من (6,2%) من الآباء متزوجين بأكثر من زوجة فضلا عن ذلك ظهر أن الحالة الاقتصادية لأسر الأحداث الجانحين في مستوى منخفض جدا حيث بلغ متوسط مجموع الدخل الشهري لها (12,8%) جنيه شهرياً، وإن (64,3%) من الأسر ليس لديها ادخار وتعيش حالة كفاف وتسكن (46%) منها في غرفة واحدة أو في مساكن تفتقد إلى الشروط الصحية وتقع بالقرب من المؤسسات الصناعية والأسواق.

3-(دراسة عبدا لله 2011):- دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي تهدف الدراسة إلى معرفة الأسباب الحقيقية التي دفعت بالشخص إلى ارتكابه للجريمة ومن الجدير بالذكر إن الزيادة الحاصلة في أعداد الجريمة بدأت تهدد أمن المجتمع وتثير حالة من القلق لدى المختصين والمهتمين. اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج منها المنهج المقارن ومنهج المسح الميداني. فضلا عن استخدام الوسائل الإحصائية والدراسة مكونة من جانبين متكاملين هما الجانب النظري الذي يتضمن تحليلاً للأسباب والخصائص المؤدية للجريمة والجانب الميداني الذي اجري على عينة مكونة من (60) محكوم في مديرية شركة الأنبار (المراكز) وجمعت البيانات من خلال استمارة استبيانها تضمنت (19) سؤالاً أساسياً واختصاصياً. لقد تبين من نتائج البحث الميداني بأن نسبة الذكور من المرتكبين للجرائم هي 96,6% من المجموع الكلي. توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :-

2- تشجع الفرد على الاستقلال والاعتماد الكلي على النفس لذا فإن علاقته بالجماعات المرجعية تضعف وتتحوّل إلى علاقات رسمية مبنية على مبدأ التعاقد والمنفعة.

3- وجود الانحراف في البيئات الصناعية نتيجة استفحال المشكلات الاجتماعية في تلك البيئات. وفسرت تلك النتائج على إن المشكلات الاجتماعية في تلك البيئات أو المدن الصناعية تؤدي إلى تفسخ العائلة والطلاق وجنوح الأحداث والإدمان الكحولي والتفسخ الاجتماعي. هذه المشكلات تعرض الأفراد الذين يقعون في شباكها على ارتكاب أنواع الجرائم.

2- دراسة (سيتاكوس للسرقة عند الأحداث 1965): تركزت هذه الدراسة على معرفة الظروف الاجتماعية للحدث السارق وموقف أولياء أمورهم من جرائمهم، وذلك من خلال التحليل الإحصائي للبيانات المجمعة عن (598) حدثاً من الذكور والإناث الذين اتهموا بالسرقة خلال فترة (من 2 يوليو 1957- 2 يوليو 1958) بمدينة القاهرة وتوصلت هذه الدراسة المسحية إلى النتائج الآتية:

أ- إن السرقة أكثر شيوعاً عن الذكور من الإناث بسبب طبيعة دور المرأة في المجتمع، حيث بلغت نسبة الذكور (89%) مقابل (11%) من الإناث.

ب- إن (69,3%) من السراق تقع أعمارهم بين سن (12- 15) وإن سن (14) توجد فيه أكبر نسبة من الأحداث السراق. أبرزت الدراسة أثر الرفاق أو الصحبة كعامل مساعد على السلوك الجانح وتبين أن نحو (42,3%) منهم كانوا يرافقون أصدقاء أكبر منهم سناً. في حين تبين أن (56,9%) من الأحداث يقضون أوقات فراغهم في الشارع أو الحارة، وما تبقى من نشاطات أخرى غير مجدية، وبالنسبة لممارسة بعض العادات الترويجية المنحرفة فقد ظهر أن (11,5%) منهم كانوا يدخنون السكائر وإن حوالي (14,1%) منهم كانوا يمارسون لعب القمار. في حين بلغ عدد الأحداث الذين لم يتعلموا في المدرسة قط (60%) وإن نحو (28,3%) منهم لم يتعد تعليمهم المرحلة الابتدائية، وإن الأمية

- أ- تبين أن الجريمة تظهر بنسبة أعلى بين صفوف الشباب حيث بلغت 95%
 أ-تفوق نسبة العزاب على نسبة المبحوثين الآخرين حيث بلغت 41,6% في حين كانت نسبة المتزوجين 31,6% أما المطلقين فقد كانت نسبتهم 18,3% والأزامل 8,3%.
- ب-لقد اتضح بان نسبة المبحوثين المقيمون في الحضر هي النسبة العالية حيث بلغت نسبتهم 65% مقابل 35% في الريف.
- ج- لقد تبين أن أكثر المبحوثين هم من كان دخلهم يقل عن الحاجة حيث بلغت نسبتهم 63,3% مقابل 31,7% يسد الحاجة أما الذين كان دخلهم يفيض عن الحاجة فقد بلغت نسبتهم 5%.
- د- تبين إن نسبة العاطلين عن العمل قد شكلت نسبة كبيرة فقد بلغت 65% وتلتها وبنسبة 25% هم من الذين يعملون أعمال حرة في حين بلغت وبنسبة 10% هم من الباعة المتجولين.
- و- لقد اتضح إن الجريمة تنتشر بين الأشخاص الذين يكون تعليمهم منخفض حيث بلغت نسبة الحاصلين على شهادة الابتدائية 50% أما المتوسطة 30% تلتها وبنسبة 15% من حملة شهادة الإعدادية وبنسبة 5% من الأميين. وقد تبين ان هناك عدد من الأسباب التي وقعت بأفراد العينة إلى ارتكاب الجريمة مثل تفكك العلاقات الأسرية: حيث بلغت نسبة الذين يعانون من تفكك في علاقاتهم الأسرية 70% أما الذين تكون علاقاتهم بأسرهم بلغت نسبتهم 30%.
- موازنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية:-
- 1- جميع الدراسات أجريت في أماكن مختلفة حيث أجريت دراسة (الحسن 1993م) ودراسة (سيتاكوس 1965) في مصر فيما أجريت دراسة (عبدا لله 2011م) في العراق والدراسة الحالية ستجري في العراق
- 2-بلغت أعلى عينة في الدراسات السابقة في دراسة (سيتاكوس 1965) حيث بلغت (598) فيما بلغت اقل عينة في دراسة عبدا لله (60) فردة أما الدراسة الحالية فقد بلغت عينتها (40) فرد
- 3- أجريت الدراسات السابقة في مجتمعات مختلفة حيث كان مجتمع دراسة (الحسن 1993م) في البيئات الصناعية في الريف والمدينة ودراسة (سيتاكوس 1965) على الإحداث الجانحين ودراسة (عبدا لله 2011م) على المحكومين في مراكز شرطة الانبار في العراق والدراسة الحالية ستجري في العراق على المحكومين في مراكز شرطة المثنى.
- 4- كل الدراسات هدفت وتبنت الاستبيانات والمقابلات ودراسة الحالات كأدوات للبحث عن مبررات وأسباب حدوث الجرائم كهدف سعت للوصول إليه من خلال السلوكيات غير السوية والدراسة الحالية سارت في أداة بحثها بنفس الأداة
- 5-استخدمت الدراسات أدوات إحصائية مختلفة والدراسة الحالية سارت على شاكلتها
- جوانب الإفادة من الجوانب النظرية والدراسات السابقة :-
- استفاد الباحث من الجوانب النظرية والدراسات السابقة في جوانب عدة مثل :-
- 1-تحديد منهجية البحث. ووضع الاستبيانات التي تتضمن مجالات الدراسة
- 2- تحديد العوامل الاجتماعية التي ممكن تساعد في ارتكاب الجريمة.
- 3- تحديد السلوكيات الاجتماعية التي تظهر بها الجريمة.
- 3- اختيار العينة المناسبة و(مجتمع الدراسة) من مديرية شرطة المثنى (المراكز التابعة لها)
- الفصل الثالث / إجراءات البحث :-
- تكمن أهمية المنهج في المساعدة على توضيح الكثير من الظواهر الخاصة بصحة البحث لذلك يعد ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها لتحديد هدف البحث وقد استخدم الباحث في بحثه منهجين هما:-
- 1-المنهج المقارن: يستخدم المنهج المقارن في البحوث لمقارنة الظواهر في مجتمع معين ضمن فترة معينة، والمقارنة تضمن رسم وتحديد القوانين الكونية التي تفسر طبيعة الظاهرة)

تتناسب مع موضوع البحث (نعمان، 2004، ص500-501) ينظر الملحق (1) وقد تم إيجاد الصدق الظاهري للاستبانة بعرضها على مجموعة متخصصة في العلوم التربوية فنالت رضاهم بنسبة 85%

2-الوسائل الإحصائية: بعد تفريغ البيانات في جداول إحصائية قام الباحث بتحليل تلك الجداول مستعيناً بالوسيلة الإحصائية الآتية:-النسبة المئوية/ وقانون استخراج النسبة المئوية على النحو التالي:-

$$\% = \frac{\text{الجزء}}{\text{الكل}} \times 100$$

ثالثاً: البيانات الأولية لوحدات العينة :-

للبيانات أهمية لأنها تتضمن الظروف الاجتماعية والتربوية المؤثرة في آراء ومواقف وقيم وسلوكيات وحدات العينة. وتضم البيانات الاجتماعية متغيرات الجنس والعمر والحالة الزوجية ومحل الإقامة كونها تشكل الأطر لسلوكيات الأفراد إزاء الظروف والمواقف المختلفة.

1-الجنس: يعد الجنس احد العوامل الأساسية في ارتكاب الجرائم حيث تكون للقدرة الجسدية دور في مساعدة الجاني في ارتكاب جرمه. لقد تبين لنا من جنس المبحوثين التالي:

الجدول (1) يوضح جنس المبحوثين

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	38	95 %
إناث	2	5 %
المجموع	40	100%

تشير بيانات جدول (1) بان (95%) من المبحوثين هم من الذكور وان نسبة الإناث لا تتجاوز (5%) ويعود السبب في ذلك إن المرأة لا تجرأ كل الجراءة على ارتكاب الجريمة الى بصورة قليلة فضلاً عن سبل المحافظة التي يتميز بها المجتمع العراقي وفقاً لأحكام العرف الاجتماعي السائدة . 2- العمر: لكل مرحلة من المراحل العمرية خصائص جسمية ونفسية كثيراً ما تكون عوامل

المشهداني , 2009، ص144) وقد اعتمدنا هذا المنهج لمقارنة نتائج دراستنا الحالية نتائج الدراسات السابقة وعلى هذا الأساس وللأمانة العلمية استفاد الباحث من ما ذهب إليه الباحث (سعدون نوري عبدالله) الذي نفذه في مديرية شرطة الانبار في إجراءات بحثه هذا.

2- منهج المسح الاجتماعي:- الذي يعتبر طريقة مهمة للبحث العلمي ذلك أنها تزود الباحث بمعلومات أصلية ليست معروفة للباحثين الآخرين، وطريقة المسح الاجتماعي كما يعرفها (هايسون) عبارة عن مجهود تعاوني يتيح الطريقة العلمية لدراسة المشاكل الاجتماعية القائمة التي تقع ضمن حدود جغرافية معينة ومعالجتها. (عودة، وفتحي حسن ملكاوي، 1987، ص150).

ثانياً:- مجتمع البحث وعينته: أ- مجتمع البحث يعرف بأنه مجموعة من العناصر أو الأفراد الذي ينصب عليهم الاهتمام في دراسة معينة (أبو صالح , 2007 ص18) لذا يتكون مجتمع البحث من الموقوفين في مراكز شرطة مديرية محافظة المثنى للعام 2017م

ب-عينّة البحث: - يعد اختيار العينّة جزءاً رئيساً في إعداد البحث لذا ينبغي أن توفر العينّة أكبر قدر ممكن من المعلومات عن المجتمع الذي تؤخذ منه (ابوزينة، 1988، ص18) اختار الباحث عشوائياً (40) موقوف من المودعين في مركز مديرية شرطة المثنى

ثانياً: أدوات البحث: نعني بمفهوم الأداة هو الوسيلة التي تستخدم في البحث والمتعلقة بجمع البيانات وجدولتها . وعلى ضوء ذلك اعتمدنا في جمع البيانات على الوسيلتين الآتيتين:

1-استمارة الاستبيان: إن المقصود بالاستبانة هي أداة تتضمن مجموعة من الأسئلة المفتوحة والمغلقة تطلب الإجابة عنها بطريقة يحددها الباحث بحسب أهداف البحث . وتنقسم إلى قسمين أساسيين: هما قسم يتضمن البيانات الأولية التي تخص المبحوثين كالجنس، والعمر. والقسم الثاني يتجزأ إلى عدة محاور

المتزوجين وكانت نسبة المطلقين (15%) في حين كانت اقل نسبة الأرامل حيث بلغت (7,5%) وهذا يؤكد تأثير الحالة الاجتماعية في السلوك الإجرامي.

4- محل الإقامة: تأتي أهمية محل الإقامة للمبحوثين من كونه يمثل الميدان الاجتماعي لتكوين قيمهم السلوكية وعلاقاتهم الاجتماعية في ظل الإطار الثقافي الذي يسهم وتحدده بيئتهم التي ينتمون إليها.

الجدول (4) يوضح محل الإقامة للمبحوثين

النسبة المئوية	التكرار	محل الإقامة
62,5%	25	حضر
37,5%	15	ريف
100%	40	المجموع

حيث تشير بيانات جدول (4) إلى أن نسبة (62,5%) من المبحوثين كانت محل إقامتهم في الحضر مقابل (37,5%) من المبحوثين كانوا يقيمون في الريف. نستنتج مما تقدم أن الجريمة هي حضرية أكثر مما هي ريفية وقد يرجع السبب إلى اختفاء الميدان الاجتماعي وتأثيراته الاجتماعية.

5- الدخل: يعتبر الدخل من مقومات الحياة حيث يعتمد عليه الأفراد كلياً من أجل تلبية الحاجات الضرورية حيث أن زيادة الأعباء المادية للفرد يؤدي بالفرد إلى إتباع طرق غير مشروعة كارتكاب الجرائم وغيرها.

الجدول (5) يوضح دخل المبحوثين

النسبة المئوية	التكرار	الدخل
7,5%	3	يفيض عن الحاجة
70%	28	يقل عن الحاجة
22,5%	9	يسد الحاجة
100%	40	المجموع

تشير بيانات جدول رقم (5) إلى أن أكثر المبحوثين هم يقل دخلهم عن الحاجة حيث بلغت نسبتهم (70%) أما الذين يسد دخلهم الحاجة فقد بلغت نسبتهم (22,5%) في حين كانت نسبة (7,5%)

مؤثرة في تكوين السلوك الإجرامي لدى الفرد. (الحسن، 1993، ص60)

الجدول (2) يوضح أعمار المبحوثين

الفئة العمرية بالسنة	التكرار	النسبة المئوية
25-18	13	32,5%
33-26	15	37,5%
41-34	10	25%
49-42	2	5%
المجموع	40	100%

إذ تشير البيانات في جدول (2) إلى أعلى نسبة تقع أعمارهم في الفئة العمرية (26-33) سنة حيث بلغت (37,5%) وتلتها وبنسبة (32,5%) للفئة العمرية (18-25) سنة ثم جاءت الفئة العمرية (34-41) سنة بالمرتبة الثالثة حيث بلغت نسبتهم (25%) أما الذين الفئة العمرية (42-49) سنة فقد بلغت نسبتهم (5%)، علماً أن أعمار النساء تراوحت بين (26-33) سنة. نستنتج مما سبق أن أغلب أفراد العينة هم من الشباب حيث يكونون أكثر استعداداً للانحراف من كبار السن.

3- الحالة الزوجية: أن لحالة الفرد الزوجية دلالة مهمة في علاقتها بالجريمة وهذا يعني أن العزاب قد يكونون أكثر اندفاعاً واستعداداً للانحراف بينما نجد العكس عند المتزوجين الذين قد يحد الزواج في كثير من الأحيان من طيشهم لانشغالهم في تدبير وسائل العيش لهم ولأسرهم

الجدول (3) يوضح الحالة الزوجية للمبحوثين

الحالة الزوجية	التكرار	النسبة المئوية
متزوج	11	27,5%
أعزب	20	50%
مطلق	6	15%
أرمل	3	7,5%
المجموع	40	100%

حيث تشير البيانات في جدول (3) إلى أكثر المبحوثين هم من العزاب حيث بلغت نسبتهم (50%) ثم تلتها (27,5%) من

الجدول (7) يوضح التحصيل الدراسي للمبحوثين

التحصيل الدراسي	التكرار	النسبة المئوية
أمي	2	5%
ابتدائية	25	62,5%
متوسطة	8	20%
إعدادية	5	12,5%
المجموع	40	100

تشير بيانات الجدول أن نصف العينة هم من حملة الشهادة الابتدائية حيث بلغت نسبهم 62,5% (ثلثه ونسبة 20%) من حملة شهادة المتوسطة وجاءت نسبة 12,5% من حملة شهادة الإعدادية أما الأمية فقد شكلت 5% وهذا يؤكد لنا ما ذهبنا إليه من اثر التعليم في السلوك الإجرامي حيث يعد بمثابة عامل ضبط للحد من الجريمة.

خامساً/ أسباب ارتكاب الجريمة

هناك مجموعة عوامل تمثل حلقات سببية ترتبط بالسلوك الإجرامي وبالرابطة السببية أي السبب الذي أدى إلى السلوك الإجرامي، كما أن السلوك الإجرامي لا يمكن أن يكون ثمرة عامل أو سبب واحد فحسب سواء كان هذا العامل فردي أو جماعي وإنما هو نتيجة تضافر عوامل فردية واجتماعية أدت إلى السلوك الإجرامي. وبناء على ما تقدم فإن هنالك مجموعة من الأسباب حسب ما أشارتها عينة البحث ومن أبرزها:

1- تفكك العلاقات العائلية: حيث تؤثر العلاقات التي تربط المبحوثين بعوائلهم سلباً أم إيجاباً على الإقدام للفعل الإجرامي، ومن خلال بيانات جدول (8) يتضح .

الجدول (8) يوضح علاقة المبحوثين بعوائلهم

تفكك العلاقات العائلية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	28	70%
لا	12	30%
المجموع	40	100%

7,5% من المبحوثين يفيض دخلهم عن الحاجة. ونستنتج مما سبق بان للدخل أثراً في السلوك الإجرامي حيث إن انخفاضه يؤدي بشكل وبآخر إلى الانحراف في السلوك الإنساني وهذا مما يؤدي إلى ارتكاب الفعل الجرمي. (الحسن، المصدر السابق، ص60)

6- المهنة: يعرف علماء الاقتصاد المهنة بالعمل العقلي أو العضلي الذي يزاوله الفرد لقاء اجر محدد. لذلك تلعب المهنة دور مهم في حياة الأفراد ونوع العمل الذي يمارسه لقضاء وقت الفراغ لدى الفرد.

الجدول (6) يوضح مهن المبحوثين

المهنة	التكرار	النسبة المئوية
عاطل	27	67,5%
بائع متجول	4	10%
أعمال حرة	9	22,5%
المجموع	40	100

إذ تشير بيانات جدول (6) ان أكثر المبحوثين هم من العاطلين عن العمل حيث بلغت نسبهم 67,5% (في حين كانت نسبة الذين كانوا يعملون أعمال حرة 22,5%) في حين كان نسبة الباعة المتجولين 10%) ان وجود هذه النسبة قد يزيد من حجم الفقر ويجعل من مناطق سكنى الفقراء أماكن لانتشار الجرائم والانحرافات السلوكية.

7-التحصيل الدراسي: تباينت الآراء في اثر التعليم في السلوك الإجرامي، حيث أكد البعض على ان المستويات التعليمية المتدنية للفرد تساعد على ظهور الأفعال السلوكية المنحرفة باعتبار ان التعليم والثقافة تشكل بعد ذاتها ضابطاً مهماً من ضوابط السلوك إضافة إلى ما توفر من وعي عازل ضد الجريمة ويقول في هذا الصدد العالم الفرنسي (فيكتور هيجو) "فانك إذا فتحت مدرسة كأنك قد غلقت سجناً"

4- الصحبة السيئة: التي تعتبر أكثر العوامل تأثيراً على الأشخاص حيث تلعب دور كبير في بعض الأحيان في حدوث الجرائم.

الجدول (11) يوضح دور الصحبة في الجريمة

الصحبة السيئة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	28	70%
لا	12	30%
المجموع	40	100%

ونستنتج من جدول (11) إن أغلب أفراد العينة أكدوا إن للصحبة السيئة تأثير قوي على الأفراد وكانت نسبتهم (70%) بينما كانت نسبة الذين أجابوا بان ليس لها تأثير فكانت (30%) ومن هنا يتضح ان للصحبة السيئة اثر في ارتكاب الجريمة.

5- المنطقة السكنية: إن وجود الأفراد المبحوثين في المناطق التي تساعد على اكتساب السلوك الإجرامي وقد يكون الاحتكاك بالمجرمين سهل والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول (12) يوضح دور المنطقة السكنية في الجريمة

المنطقة السكنية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	25	62,5%
لا	15	37,5%
المجموع	40	100%

نستنتج من جدول (12) إن أغلب أفراد العينة هم من الذين أجابوا بان للمنطقة السكنية تأثير في اكتساب السلوك الإجرامي وكانت نسبتهم (62,5%) بينما كانت نسبة الذين أجابوا ب(لا) فكانت نسبتهم (37,5%).

6- طبيعة السكن: ان لطبيعة سكن الفرد سواء كان السكن الذي يقطن فيه (ملك أو إيجار) اثر واضح في بعض الأحيان في ارتكاب السلوك الإجرامي

الجدول (13) يوضح دور طبيعة السكن في الجريمة

المنطقة السكنية	التكرار	النسبة المئوية
إيجار	27	67,5%
ملك	13	32,5%

إن نسبة (70%) من المبحوثين كانت علاقتهم سيئة تليها نسبة الذين تكون علاقتهم اعتيادية مع عوائلهم (30%)، وهذه النسبة العالية التي تكون علاقتهم سيئة مع عوائلهم تعتبر من العوامل الدافعة للجريمة. حيث إن تفكك العلاقات العائلية داخل

الأسرة الواحدة يؤدي إلى ارتكاب العديد من الجرائم

2- ضعف العامل المادي: يعتبر العامل المادي من أهم المؤثرات على عوامل المبحوثين لان انخفاض دخولهم الشهرية أو انعدامها في بعض الحالات يؤدي إلى عدم قدرتهم على سد حاجاتهم الضرورية التي تدفع بالأبناء وفي بعض الأحيان الآباء إلى ارتكاب الجرائم من اجل إشباع حاجاتهم الضرورية.

الجدول (9) يوضح ضعف الحالة المادية لعوائل المبحوثين

ضعف الحالة المادية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	30	75%
لا	10	25%
المجموع	40	100%

نستنتج من جدول (9) إن نسبة الذين أجابوا بان ضعف الحالة المادية ذات تأثير على حياتهم كانت (75%) مقابل (25%) من الذين أجابوا بان ليس للحالة المادية تأثير على حياتهم. وهذا يعني ان للحالة المادية ذات تأثير مباشر في ارتكاب الجرائم.

3- البطالة: تعد البطالة من أهم العوامل التي تؤدي إلى ارتكاب الجرائم بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية الأخرى.

الجدول (10) يوضح دور البطالة في الجريمة

البطالة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	28	70%
لا	12	30%
المجموع	40	100%

نستنتج من جدول (10) إن نسبة (70%) من المبحوثين كانوا يعانون من البطالة مقابل (30%) الذين كانوا ممن يعملون.

الجدول (16) يوضح دور الألعاب في السلوك الإجرامي

الألعاب الالكترونية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	24	60%
لا	16	40%
المجموع	40	100%

نستنتج من جدول (16) أن إجابات الذين أجابوا بـ(نعم) (60% من المجموع الكلي بينما الذين أجابوا بـ(لا) فقد كانت نسبتهم (40%).

10- ضعف وسائل الضبط: إن لضعف وسائل الضبط الاجتماعي (القانون- الدين) دور في ارتكاب الفرد للجريمة.

الجدول (17) يوضح دور وسائل الضبط في الجريمة

وسائل الضبط	التكرار	النسبة المئوية
نعم	32	80%
لا	8	20%
المجموع	40	100%

نستنتج من جدول (17) إن لوسائل الضبط الاجتماعي دور كبير في ارتكاب الجرائم حيث بلغت نسبة الذين أجابوا بـ(نعم) (80%) بينما بلغت نسبة الذين أجابوا بـ(لا) (20%) مما يتضح من ذلك ضعف وسائل الضبط الاجتماعي التي تمثلت بالقانون والدين لها اثر كبير في ارتكاب الجرائم. (صبيح ، 2009 ، ص9)

11- تدني المستوى العلمي: حيث ان مستوى الفرد العلمي سواء كان متدني أم جيد اثر في ارتكابه للجريمة. وهذا واضح من الجدول الآتي:

الجدول (18) يوضح تدني المستوى العلمي للمبحوثين

المستوى العلمي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	30	75%
لا	10	25%
المجموع	40	100%

نستنتج من جدول (18) هنا إن نسبة الذين كانت مستوياتهم العلمية متدنية كانت (75%) بينما نسبة الذين كانت إجاباتهم إن

المجموع	40	100%
---------	----	------

نستنتج من بيانات جدول (13) إن نسبة الذين كانوا يقطنون سكنهم بالإيجار أكثر فقد بلغت (67,5%) بينما الذين كانوا يقطنون سكن ملكهم فكانت نسبتهم (32,5%).

7- وقت الفراغ: إن طبيعة قضاء وقت الفراغ له دور في الانحراف السلوكي لدى الفرد.

الجدول (14) يوضح دور وقت الفراغ في الجريمة

دور وقت الفراغ	التكرار	النسبة المئوية
نعم	22	75%
لا	18	25%
المجموع	40	100%

نستنتج من جدول (14) ان لكيفية قضاء وقت الفراغ دور كبير في حدوث وارتكاب الجرائم فقد بلغت نسبة الذين أكدوا على ذلك (75%)بينما كانت نسبة الذين لم يؤكدوا على ذلك (25%) وهذا له دور كبير في ارتكاب الجرائم.

8- السلوك الإجرامي مكتسب أم موروث: حيث يكون في بعض الأحيان السلوك الإجرامي لدى الأفراد مكتسب عن طريق الكثير من السبل وفي بعض الأحيان يكون موروث عن الأب أو عن الجد وهكذا.

الجدول (15) يوضح هل السلوك الإجرامي مكتسب أم موروث

السلوك الإجرامي	التكرار	النسبة المئوية
مكتسب	28	70%
موروث	12	30%
المجموع	40	100%

نستنتج من جـول (15) إن نسبة الذين أجابوا بان السلوك الإجرامي هو مكتسب لديهم بلغت (70%) بينما الذين أجابوا بأنه موروث فقد كانت نسبته لا تتعدى (30%) من الأفراد.

9- الألعاب الالكترونية: تعتبر ممارسة الألعاب الالكترونية في بعض الأحيان من عوامل اكتساب السلوك الإجرامي.

وقد تبين أن هناك عدد من الأسباب التي وقعت بأفراد العينة إلى ارتكاب الجريمة:

- 1- تفكك العلاقات الأسرية: حيث بلغت نسبة الذين يعانون من تفكك في علاقاتهم الأسرية (70%) أما الذين تكون علاقاتهم بأسرهم بلغت نسبتهم (30%)
- 2- العمل المادي: حيث بلغت نسبة الذين يعانون من تدهور في حالتهم المادية (75%) مقابل (25%) كانوا من الذين ليس لحالتهم المادية تأثير عليهم.
- 3- المستوى التعليمي: تبين أن نسبة الذين كانت مستوياتهم العلمية متدنية بلغت 75% بينما الذين مستواهم العلمي أعلى فقد بلغت نسبتهم 25%.
- 4- الصحبة السيئة: حيث أكدوا أغلب أفراد العينة وبنسبة (70%) أن للصحبة السيئة تأثير سلبي على الأشخاص مقابل (30%) من الذين لم يؤيدوا هذا الموضوع.
- 5- المنطقة السكنية: حيث بلغت نسبة الذين كانت لمنطقتهم السكنية تأثير عليهم واكتسبهم للسلوك الإجرامي (62,5%) في حين كان نسبة الذين لم يتأثروا بمناطق سكناهم (37,5%).
- 6- طبيعة السكن (ملك، إيجار): حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين كانوا يسكنون بيوت الإيجار (67,5%) في حين كانت نسبة الذين يمتلكون بيوت (32,5%)
- 7- وقت الفراغ: حيث بلغت نسبة الذين ارتكبوا الجرائم لكثرة أوقات الفراغ لديهم بلغت (75%) في حين كانت نسبة الذين لم تؤثر أوقات الفراغ عليهم (25%).
- 8- السلوك الإجرامي (مكتسب، موروث): حيث بلغت نسبة الذين قالوا بأن السلوك الإجرامي مكتسب (70%) أما الذين قالوا بأنه موروث فقد بلغت (30%).
- 9- الألعاب الالكترونية: حيث بلغت نسبة الذين قالوا بأن للألعاب الالكترونية تأثير في اكتساب السلوك الإجرامي (60%) مقابل (40%) من الذين لم يؤيدوا هذه الفكرة.

ليس للمستوى العلمي للفرد دور فكانت (25%) حالة تأثير واضح في الجريمة.

الفصل الرابع- الاستنتاجات –التوصيات :-المقترحات

أولا-الاستنتاجات

يمكن إيجاز النتائج التي توصل إليها البحث الميداني والذي هو اختبار للدراسة النظرية ما يأتي :-

- 1- لقد تبين من نتائج البحث الميداني بأن نسبة الذكور من المرتكبين للجرائم هي (95%) من المجموع الكلي.
- 2- تبين أن الجريمة تظهر بنسبة أعلى بين صفوف الشباب حيث بلغت (37,5%) من المبحوثين يقعون في الفئات العمرية المحصورة بين (26- 33) سنة مقابل (5%) للذين يقعون في الفئات العمرية الأخرى المحصورة بين (42- 49) سنة.
- 3- لقد ظهر من نتائج البحث الميداني بأن نسبة العزاب تفوق نسبة المبحوثين الآخرين حيث بلغت (50%) في حين كانت نسبة المتزوجين (27,5%) أما المطلقين فقد كانت نسبتهم (15%) والأرامل (7,5%)
- 4- لقد اتضح بأن نسبة المبحوثين المقيمون في الحضر هي النسبة الأعلى حيث بلغت نسبتهم 62,5% مقابل 37,5% في الريف.
- 5- لقد تبين أن أكثر المبحوثين هم من كان دخلهم يقل عن الحاجة حيث بلغت نسبتهم (70%) مقابل (22,5%) يسد الحاجة أما الذين كان دخلهم يفيض عن الحاجة فقد بلغت نسبتهم (7,5%)
- 6- تبين أن نسبة العاطلين عن العمل قد شكلت نسبة كبيرة فقد بلغت (67,5%) وتلتها وبنسبة (22,5%) هم من الذين يعملون أعمال حرة في حين بلغت نسبة (10%) هم من الباعة المتجولين.
- 7- لقد اتضح أن الجريمة تنتشر بين الأشخاص الذين يكون تعليمهم منخفض حيث بلغت نسبة الحاصلين على شهادة الابتدائية (62,5%) أما المتوسطة (20%) تلتها وبنسبة (12,5%) من حملة شهادة الإعدادية وبنسبة (5%) من الأميين.

المصادر

- 10- ضعف وسائل الضبط: حيث بلغت نسبة الذين قالوا بان لضعف وسائل الضبط تأثير على حدوث الجريمة (80%) من حيث نسبة الذين لم يؤيدوا هذه الفكرة (20%)
- 11- البطالة: بلغت نسبة المبحوثين الذين كانوا يعانون من البطالة (70%) مقابل (30%) من الذين كانوا يعملون.
- ثانياً-التوصيات:-
- 1-التأكيد على عملية التنشئة الاجتماعية من خلال تفعيل دور الأسرة في المجتمع بالتعاون مع مؤسسات الدولة.
- 2-الاهتمام بالشباب العاطلين عن العمل وتوفير فرص عمل تؤمن مستقبلهم
- 3-الاهتمام بالمناطق الفقيرة وإيصال الخدمات لها لإبعادها عن مقوماتها الجريمة مع العمل على تقليل الاختناقات في المناطق الحضرية لتوفير فسحة للشباب من عدم الانحراف
- 4- تفعيل دور المؤسسات التربوية في المجتمع مثل المدارس والمعاهد والجامعات للاهتمام بالشباب وتوعيتهم بالسلوك السوي المرغوب فيه.
- 5- تفعيل الدور التربوي مؤسسات المجتمع الأخرى كالمساجد والمننديات ومراكز الشباب للاطلاع بمسؤولياتها بهذا الجانب
- 6-الاهتمام باحتياجات الشباب وتحقيق التوافق النفسي والفكري والجسمي لهم.
- ثالثاً: المقترحات:-
- 1-إجراء دراسات مقارنة في مديريات الشرطة للمحافظات الأخرى في البلد للتقليل من الجريمة
- 2-إجراء دراسات أخرى على حالات أخرى كالمخدرات وغيرها للتقليل من الجريمة
- 3- نشر ثقافة تبني السلوك القويم الذي يقوم على الإيمان بالله والرسول والأولياء
- 4- تضمين المناهج الدراسية في كافة المراحل فقرات للإشراف التربوي الذي يؤكد على السلوك القويم القائم على الأخلاق وتبني أعمال الخير وتلافي أعمال الشر
- 1- إبراهيم ناصر، علم الاجتماع التربوي، دار الجليل للطباعة والنشر، بيروت، ب- ت
- 2- إبراهيم، نشأت أكرم، علم النفس الجنائي، مطبعة المعارف، بغداد، 1970
- 3- ابو زينة، فريد وعدنان، محمد عوض (1988م)، جمع البيانات واختيار العينات في البحوث والدراسات التربوية والاجتماعية، "المجلة العربية للبحوث التربوية، مج(8)، العدد(1)، تونس، (ص 10-38).
- 4- ابو صالح، محمد صبيح (2007م)، مبادئ الإحصاء، الطبعة العربية، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الاردن.
- 5-الجميل، فتحية عبد الغني، الجريمة والمجتمع ومركب الجريمة، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، 2001م
- 6-الحسن، إحسان محمد، علم الإجرام، بغداد، 2001م
- 7-الحسن، إحسان محمد، علم الإجرام، دراسة تحليلية عن دور العوامل الاجتماعية في الجريمة، جامعة بغداد، 1993م
- 8-السيد علي الشتا، علم الاجتماع الجنائي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987م
- 9-صبيح عبد المنعم، (الضبط الاجتماعي، مركز العراق للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد، 2009م
- 10-الدوري، عدنان، أصول علم الإجرام، أسباب الجريمة والسلوك الإجرامي، الكتاب الأول، الكويت، مطبعة جامعة الكويت، 1976م
- 11-عبد الجبار عريم، نظريات علم الإجرام، دار المعارف، بغداد، 1970م
- 12-عبد الله، نوري سعدون، دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي، كلية الآداب، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الانبار، 2011م

present and future life. This calls for the importance of mental activities not only in the development of the educational system, but also in the development of all aspects of the educational process. Educational goals desired. The current research aims to identify the impact of social factors and education in the reduction of crime in Muthanna province. The researcher used two approaches in his study: the comparative approach and the social survey method. They are considered an important method of scientific research, as they provide the researcher with original information that is not with. On this basis, the scientific secretariat benefited from what the researcher Saadoun Nouri Abdalla said in his thesis in the research community in the Directorate Anbar police in its search procedures.

Key word : social factors, crime, AlMuthanna .

- 13- عودة ,احمد سليمان ,والدكتور فتحي حسن ملكاوي،
أساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية، مكتبة
المنار للنشر والتوزيع، الزرقاء، الأردن، 1987،
- 14- غباري، محمد سلامة، الانحراف الاجتماعي للمنحرفين، ودور
الحداثة الاجتماعية معهم، ط1، الإسكندرية، المكتب الجامعي
الحديث، 1986م
- 15- مازن بشير، مبادئ علم الإجرام، دار الكتب والوثائق،
بغداد، 2009، م
- 16- المشهداني، فهمه كريم، التصنيع والجريمة، ط1، بغداد،
2009م
- 17- لهاشي، عبدا لرحمن وطه حسين علي، استراتيجيات حديثة
في فن التدريس، دار الشروق، عمان، 2007م

Abstract :

the responsibility of education that has an impact on the lives of nations and the peoples have not been educated throughout its long history to highlight its social function and its role in bringing about comprehensive changes as happens in this century, so education has become a means to change the individual style through the development of thinking and skills and mental abilities on how to acquire continuously evolving information, It is the process of changing the behavior of the individual and developing his character and directing the right direction towards the service of society and development and then moving to the future to meet the requirements rather than back to the past and maintain it only and that sound education must be carried out by all institutions of society and focus on continuing education rather than education based on the old style, even if not related to the circumstances of the individual and his